

دور المحكمة الجنائية الدولية في حماية الشعب الفلسطيني من الإبادة الجماعية

هند مصطفى صالح الهاشمي*

كلية الشريعة ، جامعة الزيتونة/ليبيا

Shamnaser284@gmail.com

تاريخ القبول 2025/11/2

تاريخ الارسال 2025/9/1

The role of the International Criminal Court in protecting the Palestinian people from genocide

Hend Mustafa Saleh Al-Hashemi

Faculty of Sharia, Al-Zaytouna University, Libya

Shamnaser284@gmail.com

Abstract:

The International Criminal Court is one of the international legal mechanisms that can play a role in protecting the Palestinian people from crimes of genocide, within the framework of its legal mandate to prosecute perpetrators of the most serious crimes of concern to the international community.

The court can also contribute to protecting the Palestinian people by investigating acts that may constitute genocide, prosecuting those responsible for these crimes, providing general deterrence by threatening to hold potential perpetrators accountable, and legitimizing the suffering of victims through legal recognition.

However, the court faces significant challenges in this regard, including political constraints, the lack of participation by some parties, and limited enforcement mechanisms, which undermine its practical effectiveness in providing immediate protection to the Palestinian people. Thus, the role of the International Criminal Court in this case remains the subject of ongoing legal and political debate, with supporters viewing it as a step toward achieving justice and opponents criticizing it for alleged bias or ineffectiveness.

Keywords:

Palestine, occupation, International Criminal Court, international community, genocide.

الملخص:

تمثل المحكمة الجنائية الدولية أحد الآليات القانونية الدولية التي يمكن أن تلعب دوراً في حماية الشعب الفلسطيني من جرائم الإبادة الجماعية، وذلك في إطار ولايتها القانونية لمحاكمة مرتكبي أشد الجرائم خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي. كما يمكن للمحكمة أن تساهم في حماية الشعب الفلسطيني من خلال التحقيق في الأفعال التي قد تشكل إبادة جماعية، محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم، وكذلك الردع العام عبر تهديد المسؤولين المحتملين بالمحاسبة، وإضفاء الشرعية على معاناة الضحايا من خلال الاعتراف القانوني.

ومع ذلك، تواجه المحكمة تحديات كبيرة في هذا الصدد، بما في ذلك القيود السياسية، وعدم مشاركة بعض الأطراف، ومحودية آليات التنفيذ، مما يضعف من فعاليتها العملية في توفير حماية فورية للشعب الفلسطيني، وبذلك يبقى دور المحكمة الجنائية الدولية في هذه القضية موضوع نقاش قانوني، وسياسي مستمر، بين مؤيد يراه خطوة نحو تحقيق العدالة، ومعارض ينتقدها بسبب تحيز مزعوم، أو عدم فعالية.

الكلمات المفتاحية: فلسطين- الاحتلال- المحكمة الجنائية الدولية- المجتمع الدولي- الإبادة الجماعية.

المقدمة:

يعد الصراع العربي الإسرائيلي، واحداً من أطول النزاعات التي شهدتها البشرية، مما أدى إلى انتهاكات واضحة، وجرائم ضد الشعب الفلسطيني، وقد تعرض الفلسطينيون لجميع أنواع الجرائم الدولية، ومنها جريمة الإبادة الجماعية، منذ قيامها عام 1948م إلى هذه اللحظة، فقد شهدت الحرب الأخيرة التي شنها الاحتلال ابادة حقيقة، وتهجير قسري المدنيين الفلسطينيين.

وفي عام 2021، قررت المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في الجرائم المنسوبة المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 2014، بما في ذلك أي أفعال قد تشكل إبادة جماعية. يأتي هذا القرار بعد سنوات من المداولات القانونية حول ولاية المحكمة على الأراضي الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من إلقاءها الضوء على واحد من أهم، وأخطر الجرائم التي تعرض لها الشعب الفلسطيني منذ ما يزيد عن (76) عاما.

ثالثاً/ إشكالية وتساؤلات الدراسة:

إن دراستنا لهذا الموضوع تثير عدة تساؤلات من أهمها:

- ماهي الجهد التي بذلتها المحكمة الجنائية الدولية حتى توقف جريمة الإبادة ضد الشعب الفلسطيني؟
- ماهي العرائيل التي تواجه دور المحكمة الجنائية الدولية في وقف الإبادة ضد الشعب الفلسطيني؟

هذه التساؤلات سيتم الإجابة عنها في ثانياً هذا البحث.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الجهد التي بذلتها المحكمة الجنائية الدولية حتى توقف جريمة الإبادة ضد الشعب الفلسطيني.
- معرفة العرائيل التي تواجه دور المحكمة الجنائية الدولية في وقف الإبادة ضد الشعب الفلسطيني.

رابعاً/ نتاق الدراسة:

ستقتصر دراستي في هذا البحث عن أحد الجرائم الدولية الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وهي جريمة الإبادة الجماعية دون التطرق لجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وهذا لا يعني عدم خطورة هذه الجرائم.

سادساً/ خطة الدراسة:

ستتبع الباحثة في دراستها لهذا الموضوع، التقسيم الثنائي، حيث خصص الأول لدراسة مفهوم الإبادة الجماعية، وارتكابها في السياق الفلسطيني، أما الثاني فستتناول جهود المحكمة الجنائية الدولية لوقف الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، والعرائيل التي تواجه عملها.

المطلب الأول/ مفهوم الإبادة الجماعية وارتكابها في السياق الفلسطيني

ستتناول في هذا المطلب مفهوم الإبادة الجماعية، ثم ننتقل بعد ذلك لدراسة ارتكابها في السياق الفلسطيني.

الفرع الأول/ مفهوم جريمة الإبادة الجماعية:

جريمة الإبادة الجماعية، أو جريمة إبادة الجنس البشري، أو إبادة الجنس، كلها مصطلحات تتصب على معنى واحد وخطير⁽¹⁾، ألا وهو استئصال مادي يؤدي في النهاية إلى القضاء على الجماعة البشرية المستهدفة بغض النظر عن الطرق المستخدمة سواء التعرض لهم بالطرق المادية كالذبح، وغيره، أو بالطرق المعنوية،

وذلك بالتأثير على النفس البشرية، أو حملها على العيش تحت ظروف قاسية يصعب تحملها⁽²⁾.

وتعتبر هذه الجريمة أخطر الجرائم الدولية التي ترتكب ضد البشرية؛⁽³⁾ لأنها تمس حياة شخص، أو أكثر، وبحرارتهم، وحقوقهم، وتقلل من قيمة الإنسان؛ فهي تمس أدميته⁽⁴⁾.

وهي حديثة العهد فهي لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية،⁽⁵⁾ وجاءت تسميتها من الفقيه البولوني (ليميكن) الذي كان يشغل منصب مستشاراً في شؤون الحرب للولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية.^(*)

و هذه الجريمة تأتي في مقدمة الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية⁽⁶⁾، فقد كبدت هذه الجريمة النكراة خسائر فادحة في الأرواح، فمن يوغسلافيا السابقة إلى رواندا، ومن كمبوديا إلى الشيشان وصولاً إلى فلسطين⁽⁷⁾.

وقد عرفتها المادة (6) من نظام روما الأساسي صراحة على أنها: (أي فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية بصفتها هذه إهلاكاً كلياً، أو جزئياً:
أ) قتل أفراد الجماعة.

ب) إلحاق ضرر جسدي، أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.

ج) إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً، أو جزئياً.

د) فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.

هـ (نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى".

الفرع الثاني/ جريمة الإبادة الجماعية في فلسطين 1948-2024م.

على مر السنوات الماضية، وبصرف النظر على عدم مشروعية احتلال إسرائيل لأراضي الغير بالقوة الذي يشكل بحد ذاته جريمة تستوجب المحاكمة، والجزاء، فإن إسرائيل (8) مازالت تمارس جل الأفعال التي تدرج تحت جريمة الإبادة الجماعية، فقد قتلت الجماعة دون أي مبرر وجل هذه الجماعة من الأطفال، والشيوخ، والنساء، والحق ضرر جسدي ببهم، فلم يعد لهم مكان أمن يحتمون فيه من البرد الشديد، والجوع الذي قتل الآلاف منهم فلم يعد لهم ما يسدون بيه جوعهم، بالإضافة إلى شربهم مياه غير قابلة للشرب تسبب لهم أيضاً هلاك جسدي، ونتيجة للقصف والقتل فقد أصاب جلهم بأمراض نفسية وهلاك عقلي لهم، وهذا كله القصد منه اهلاك الشعب الفلسطيني هلاكاً كلياً.

وسياسة التهجير الجماعي التي ترتب عليها تهجير أكثر من (70000) شخص، ومنعهم من العودة إلى بيوتهم، والاستيلاء عليها(9).

ومن أبرز المجازر الإبادة الجماعية مجزرة دير ياسين 1948م، إذ تم الهجوم على قرية دير ياسين، وقتل ما يقارب (250) شخصاً، ومجزرة مخيم جنين 2002م، وصبرا وشتيلا 1982م والتي راح ضحيتها حوالي (3000) شخصاً، وغيرها من المجازر (10).

فمنذ الهجوم الذي قامت به حماس في السابع من أكتوبر لسنة 2023م، و ما أعقبه من رد إسرائيلي شديد العنف بدأ بالخامس عشر من أكتوبر 2023م، حيث وقع أكثر من 800 شخصية من المجتمع الأكاديمي في بيان علني يحذر من خطر الإبادة الجماعية التي يمكن ارتكابها في غزة، كما دق خبراء مستقلون في الأمم المتحدة ناقوس الخطر واصفين الأحداث في غزة بأنها "إبادة جماعية قيد الإعداد" مطالبين الدول المعنية بوقفها، كما تقدم بعض المحامين، والمنظمات غير الحكومية بطلبات إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق بشأن جريمة الإبادة الجماعية في غزة، الأمر الذي يمثل خطوة أولى نحو الملاحقة الجنائية ضد المسؤولين الإسرائيليين المتورطين، فإسرائيل مازالت وإلى حد هذه اللحظة تقوم بارتكاب جرائم إبادة ضد الشعب الفلسطيني، وهذا ما أدى بها كبار المسؤولون الإسرائيليون بنية إبادة الشعب الفلسطيني (11).

ستتناول في هذا المطلب جهود المحكمة الجنائية الدولية لوقف الإبادة الفلسطينية، ثم ننتقل بعد ذلك لدراسة التحديات التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية.

الفرع الأول/ جهود المحكمة الجنائية الدولية لوقف الإبادة الفلسطينية.

أصدرت الدائرة التمهيدية الاولى للمحكمة الجنائية الدولية بعد ما قامت اسرائيل و امام المجتمع الدولي بارتكاب الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، مذكرات اعتقال بحق ابرز قادة الحرب في اسرائيل (نتنياهو) رئيس الحكومة و يواف غالانت (وزير الدفاع السابق)، و اعتبرت أن ما قاموا به من جرائم تدخل في اختصاصها، و أن كل منهما يحتمل المسؤولية الجنائية (12).

وبعد مذكرات الاعتقال هذه تلتزم جميع الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية باعتقالهم وتسلیمهم إذا وطأت اقدامهم أرضهم.

وتنند المحكمة الجنائية الدولية في ولاليتها القضائية على هؤلاء المسؤولين، إلى أن دولة فلسطين دولة عضو من سنة 2015م، وبالتالي للمحكمة البث في الجرائم التي يرتكبها أي شخص بغض النظر عن جنسيته، على أرض أي دولة عضو.

الفرع الثاني/ التحديات التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية

من أهم العرائيل التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية ل تقوم بمهامها على أكمل وجه هو رفض إسرائيل الاعتراف بسلطة المحكمة الجنائية الدولية، ولا يعتد باختصاص هذه المحكمة، ورفضها التام أن يصادق عليه، و بالتالي فإنه لن يتعاونون مع المحكمة، بالإضافة إلى أن الادارة الأمريكية وجهت انتقادات حادة إلى المحكمة بعد الإعلان عن صدور مذكرات التوقيف، وهذا يدل على التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية، والمحكمة، رغم انه من الناحية القانونية فإن المحكمة الجنائية الدولية مستقلة، ولها صلاحيات وفقاً لنظامها الأساسي، وستكون مواقف الدول الأعضاء، والتي تدعم اختصاص المحكمة موضع مراقبة من قبل المجتمع الدولي بالإضافة إلى التحدي الاكبر لمحكمة اقرن اطلاقها بعبارة " تحدي الحصانات ⁽¹³⁾ .

فاتفاقيات الحصانة التي تبرمها الدول فيما بينها، والتي تتضمن الدول الأطراف فيها بعدم التحقيق مع، أو تسليم الأشخاص، أو المواطنين المشتبه بارتكابهم جرائم تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وهذا التضمين لا يحمل بطيئته إلا افلاتاً من العقاب، وعدم الرغبة في معاقبة من يثبت ادانته بارتكاب الجرائم الدولية ⁽¹⁴⁾ .

فهذه من أبرز ما يعرقل عمل المحكمة الجنائية الدولية بالإضافة إلى أن إسرائيل، وهذه حقيقة لا يمكن اخفاءها تعتبر من الدول التي لها شأن بين دول العالم، فهي تجد مساندة قوية من أكثر الدول العظمى.

الخاتمة :

1/إن الصراع العربي الإسرائيلي، والذي كان ضحيته الشعب الفلسطيني نتج عنه العديد من الجرائم الدولية كجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، والذي كان موضوع دراسته.

2/إن جرائم الإبادة الجماعية بمفهومها العام هو استئصال مادي يؤدي في النهاية إلى القضاء على جماعة بشرية مستهدفة، وهذا ما تم تجسيده في الحرب على غزة، فقد وضع تحت ظروف قاسية يصعب تحملها، ضد أطفال، ونساء، وشيوخ من الصعب عليهم تحمل هذه الظروف، فمن لم يقتل منهم بالدافع، والأسلحة قتل بالتعذيب، والجوع، والبرد، والحر الشديدين.

3/ بذلك المحكمة الجنائية الدولية بعد هذه المجازر جهدها، فقد أصدرت دائرتها التمهيدية الأولى مذكرات اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي، ووزير دفاعها السابق.

4/ واجهة المحكمة الجنائية الدولية العديد من الصعوبات ل تقوم بمهامها على أكمل وجه، ومقاضاة رؤساء الحرب على غزة، ومن أهم هذه العرائض رفض إسرائيل الاعتراف بالمحكمة بالإضافة إلى وقف الادارة الأمريكية مع الحرب على الشعب الفلسطيني.

الوصيات:

1/ أوصي بتوافر آلية صارمة تتعامل مع جميع بالتساوي، وبعيدا عن الانتقائية، وسياسة الكيل بمكيالين، على أن يتسع الاختصاص الجنائي للمحكمة الجنائية الدولية ليشمل جميع دول العالم دون استثناء، وحتى لا تستطيع أي دولة مثلاً قاتلت إسرائيل بارتكاب جرائم دولية، ويفعلها رفضها لعمل المحكمة الجنائية الدولية حتى تفعل ما تشاء.

2/ اتخاذ اجراءات أكثر صرامة للملاحقة الدولية و لتعزيز أكبر للشريطة الدولية.

تم بحمد الله وتوفيقه

بيان تضارب المصالح

يقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامش :

- 1- أشواق زهود، المبادئ العامة للجرائم الدولية، بحث منشور: على الموقع الإلكتروني: twitmails3.s3-website-eu-west-1.amazonaws.com/27.html?m=1 ص90
- 2- خالد طعمة صحفى الشمرى، القانون الجنائى الدولى، دن، الكويت، الطبعة الثانية، 2005م، ص5.
- 3- خليل حسين ،مسؤولية الأفراد والرؤساء على أفعالهم في القانون الدولي الجنائي، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: drkhalilhussein.blogspot.co.ke/2009/08/blog-post_27.html?m=1
- 4- خالد السيد، جريمة الإبادة الجماعية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.policemc.gov.bh>
- 5- أشواق زهود، مرجع سابق، ص90.
- (*)عرفها لمكين بأنها " كل من يشارك أو يتأمر للقضاء على مجموعة وطنية بسبب يتعلق بالجنس أو اللغة أو الدين أو يعمل على إخافتها أو يتعدى على حياة أو حرية أو ملكية أعضاء تلك الجماعة يعد مرتکباً لجريمة إبادة الجنس" ،مشار إليه لدى : يوسف حسن يوسف المحاكمات الدولية المعاصرة ،المركز القومي للإصدارات القانونية ،القاهرة/ مصر ، الطبعة الأولى ،2011م،ص 362
- 6- رافع خلف العمري العيناوي، مرجع سابق، ص 817.
- 8- هشام محمد فريحة ، القضاء الدولي الجنائي ،دار الرأي للنشر و التوزيع ،عمان /الأردن، الطبعة الأولى، 2012م،296ص.
- 9- منتصر دار ناصر، جريمة الإبادة الجماعية في فلسطين من منظور القانون الدولي، الادارة العامة للتشريع، بحث منشور في ديوان الجريدة الرسمية، 2024م، ص 13.
- 10- زياد ربيع جرائم الإبادة الجماعية ، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد ،العراق ، العدد 59، 2014، ص 114،115.
- 11- امنة القلالي /التحديات القانونية أمام توصيف الجرائم الاسرائيلية في غزة بالإبادة الجماعية 2024/مركز القاهرة للدراسات حقوق الانسان/بحث منشور ارواق عربي على الرابط <https://doi.org/10.53833/akow8522>
- 12- فرنس 24 ،الآثار المترتبة على اصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكوري توقيف بحق نتنياهو وغالانت، 2024/11/21، مقالة منشورة على الموقع <https://www.france24.com>
- 13- جاد طعمة /المحكمة الجنائية الدولية تحديات قانونية بعد صدور مذكوري توقيف/بحث منشور على الموقع <https://mahkama.net>
- 14- محمد الشلبي العتوم، اتفاقيات الحصانة، وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2013م ص100.